من وراء البحار

ألمانيا ومستقبلها السياسى والاقتصادى

ما هو مستقبل ألمانيا بعد الهزيمة ؟ وماذا يكون نظامها ؟ لقد نشرت مجلة الأمور الخارجية الأمريكية (فى عدد يوليه) مقالين هامين مفصلين فى ذلك لا نستطيع إلا تلخيصهما وأولهما بقلم مسيو بيدو رئيس وزراء فرنسا . ويرى مسيو بيدو أن مشاكل العالم بعد أن أنهكته الحرب مثل الكرة المتشابكة الخيوط ، فلا يكفى أن يمسك المرء بطرف هذه الخيوط حتى يمكن تسويتها ؛ فهى مليئة بالعقد وأكبر عقدة هى ألمانيا .

قد يقال إن هذا الاعتقاد قائم على عقدة نفسية لدى فرنسا . ولقد كانت ألمانيا حتى الأمس مربى للحروب ، وهى اليوم حفرة عميقة لا يرى قرارها ، فهى فى الواقع أولى مشاكل العالم ، وإذا كان الفرنسيون يعمدون إلى تنبيه العالم إلى هذه المشكلة ، فليس ذلك لأنهم يقفون موقفهم العاطفى المعروف من العدو التقليدى . فنظرية الفرنسيين ليست قائمة على التعطش إلى الفتح ولا على الرغبة فى الأخذ بالثأر . والبرهان على هذا القول ان الحكومة المؤقتة للجمهورية رفضت سياسة الضم . وقد نقول فى التدليل على ذلك أن رئيس المجلس الوطنى للمفاوضة زار مستشفى مدينة باريس فى أثناء معركة تحريرها ليحيي الجرحى الألمان لأنهم كانوا حينئذ بين المهزومين . وفرنسا تعنى عناية كبيرة بالعدالة ، ولا تخلط بينها وبين الانتقام .

فالمسألة الألمانية فى نظر فرنسا هى مسألة سلامتها قبل كل شىء . وفى هذا المعرض لا يستطيع أحد أن ينكر أن فرنسا من الوجهة الجغرافية والسياسية هى المركز العصبى لأوربا ، وأنها حين تمس ينشأ عن ذلك اهتزاز شديد . ولقد ثبتت صحة هذا القول بعد حربين عالميتين ، وكان يشعر بذلك سياسى بعيد النظر مثل تيودور روزفلت الذى قال قبل هاتين الحربين عند الأزمة المراكشية : « لو اجتاحت الجيوش الألمانية فرنسا لما استطاع الأمريكيون أن يسكتوا » .

فى مجال السلامة الاجتماعية توجد خطوط تجب مراقبتها مراقبة دقيقة ، ويجب الاعتراف بأن البلاد الواقعة على هذه الخطوط قد استطاعت أن تكون آراء ثابته عن الضمانات الواجبة لسلامتها ، فاذا رأينا فرنسا تصرح أن سلامتها ، أو بالحرى سلامة العالم ، تتطلب بعض الاجراءات ، فيجب على الأقل أن تفحص مقترحاتها بروح العطف ؛ فهذه المقترحات هى نتيجة تفكير طويل ، وهى مقترحات دائمة وليست هى آراء رجل واحد أو مناورات حزب من الأحزاب ، بل هى مطمح أمة ودولة .

لقد أعلنت الجمعية التأسيسية الوطنية فى ١٧ يناير سنة ١٩٤٦ أن سلامة أوربا والعالم ، تتطلبان حرمان ألمانيا نهائياً من وسائل الحرب التى تمثلها الموارد والخامات فى منطقة الرين ووستفاليا ، وأن تحرم مقاطعات الرين من ان تكون فيما بعد منطقة مرور ، ومخزنا وقاعدة للغزو .

ويجب أن تعاد إلى فرنسا المناجم التى نقلت بموجب معاهدة فرساى . وأن تكون هذه المنطقة تابعة فى نظامها الجمركى والنقدى لفرنسا ، بحيث تكون متممة للنظام الاقتصادى الفرنسى .

أمامنطقة الرور وهى الكنز الأوربى العظيم الذى يحتوى على مناجم الفحم والمصانع التابعة له ، وهى التى يعمل فيها فى الأوقات العادية خمسة ملايين من العمال ، فان الحكومة الفرنسية ترى لمصلحة الانسانية أن تعتبر وحدة سياسية مستقلة عن ألمانيا ، وتوضع تحت نظام دولى من الوجهتين السياسية والاقتصادية .

هذا هو رأى الجمعية التأسسية . وقد يضاف إليه فيما يختص بأراضى الرين ، أن توضع قوات حربية كافية دائما فى الأراضى الألمانية الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الرين ، وربما توضع كذلك على رءوس بعض الجسور فى الضفة اليمنى . ويجب أن تكون أراضى الراين من الوجهة السياسية غير تابعة لألمانيا ولا لفرنسا ، وأن تكون حرة فى تدبير أمورها على ألا يسمح لها بأن تتسلح ، وعلى أن تكون تحت رقابة حربية يشترك فيها الحلفاء .

هذا الرأى الفرنسى قد عرفته الدول وأخطرت به فى مناسبات عدة ، ولم تقبل الدول حتى الآن هذا الرأى ولم ترفضه ، ولكن قد يكون من المستحسن البحث فى أسباب ما يرى من تردد فى قبول هذا الرأى . وهذه الأسباب تتعدى أحياناً دائرة المسألة الألمانية إلى مسألة الحالة العامة فى العالم ، وهذا مما يؤيد القول بأن المشكلة الألمانية ، هى فى آن واحد عقدة ومفتاح للمشاكل العالمية .

فمن الآراء التى تبدى رأى يتأثر بجانب إنسانى ، هو : هل يفرض على ألمانيا صلح « شديد » ؟ ومثل هذا الرأى جديد فى سياسة الدول ؛ فهى فى مؤتمر يالتا ، الذى لم تمثل فيه فرنسا ، قد قضت بفصل كوينجسبرج وشتتين وفرانكفورت وبرسلاو ، وهى من أقدم المدن البروسية ، عن جسم الدولة الألمانية . ومع ذلك فهل يكون من الشدة منع المعتدى الذى لا يرعوى عن تكرار اعتدائه ؟ وهل يعتبر من التساهل والملاينة نقل جماعات كبيرة من السكان ، وهو الذى حدث بعد اقتطاع أراضى ألمانيا الشرقية ؟ إن مثل هذا لن يحدث فى ظل النظام الذى تقترحه فرنسا من فصل الرور سياسياً ؛ إذ أن النظام الدولى المقترح سيحتفظ بمستوى عال لمعيشة السكان .

إن فرنسا لا تريد أن تعامل ألمانيا بشريعة العين بالعين ، ولكن ليس من الضرورى أن نكون رفيقين بالألمان . وليس معنى ذلك أن ننزل بهم العقاب الدائم ، فللألمان صفات وميزات ، وهم أصحاب جد ، ونظام وابتكار ، ولكن مما يؤسف له أنهم يميلون إلى استعمال هذه الصفات بطريقة خطرة . ولا يجب أن ننسى أنه لم يكن يرتفع بينهم صوت احتجاجاً على مساوىء نظام هتلر ، ولم يرفض جندى ألمانى واحد أن يطيع الأوامر الصادرة إليه بارتكاب الفظائع .

والآن بعد هزيمة النازية ماذا يحدث فى ألمانيا ؟ وماذا نرى فى تلك البلاد المحتلة الكئيبة ؟

يروى أحد المراقبين أن أول ما نراه فى تلك البلاد هو الاهتمام الكبير بوسائل المعيشة اهتماما يسيطر على العلاقة بين المنتصرين والمهزومين . ثم إن الألمان لا يهتمون بوجه عام لمحاكمات نورنبرج ، ثم يصرح الالمان لمن يتحدثون إليهم أن تلك البلاد الواقعة بين نهر الراين ونهر نيسن ، لا تنتج أنواع المأكولات وحدها ، بل قد أنتجت من قبل عباقرة مثل كنت وبويهم وانجيلوس سيليوس وأيشندورف الذين يمثلون أنبل صفات الذهن الألمانى ؛ وبين الأحياء من أعضاء الفهرماخت ، من لم يقلعوا عن الأوهام ، حتى إنهم لينتظرون حدوث مغامرة جديدة قد تشبه المعجزة . ويوجد فى كل مكان ما أسماه أحد الألمان مبدأ الطاعة ؛ لئلا يقول مبدأ الزعامة !

وقد وصف كريستريا درلنـد ، الخبير السويدى فى الأمور الألمانية ، حال فتية هتلر

عندما يعودون إلى وطنهم ، فذكر أنهم ينظرون فى يأس إلى الخراب المحيط بهم ، ثم يضعون أيديهم فى جيوبهم ، ويلقون نظرات معناها ظاهر . على مركبات الجنود المحتلة وهى تمر أمامهم فى الشوارع . وهم يحبون أن يذكروا حوادث الحرب والأوقات التى أمضوها فى البلاد المحتلة ، ويفوهون بألذع الفكاهات عن الديمقراطية الحديثة ؛ فالأجانب الذين عاشوا ببرلين قبل الاستيلاء عليها وبعده ، يعتقدون أن أنصار النازى اليوم أكثر من ذى قبل .

هذه المشاهدات سبب آخر يضاف إلى الأسباب التى تقضى بمساعدة ألمانيا فى محنتها ، والخروج بها من المأزق إلى الديمقراطية الصحيحة ، وهى كذلك سبب فى ألا نستسلم للأوهام .

لقد سئل أحد الألمان فى الحرب السابقة : ماذا يعمل الألمان لو خسروا الحرب ؟ فأجاب : فى هذه الحال سننظم العطف . فيجب أن نعمل على ألا يعود الألمان إلى تنظيم العطف مرة اخرى ، فنرى جوبلز يخرج رأسه من حفرته ليقول لنا : ومع ذلك فقد انتصرنا نحن أيضاً !

فالمسألة إذن ليست إخضاع ألمانيا وإتعابها بل هى العمل على نهضتها دون أن يؤدى ذلك إلى كارثة للعالم وللسلم .

لقد انتقد المشروع الفرنسى ، لأنه لا يؤدى إلى إيجاد إدارة مركزية فى ألمانيا فى أقرب وقت ، وإذا لم تنظم ألمانيا وهى تشغل وسط أوربا ، فان ذلك يكون مصدر خطر على أوربا . وفى إدارة ألمانيا واحتلالها عبء ثقيل على الحلفاء ، فيتعين الخلاص منه بأسرع ما يمكن .

على أن النظرية الفرنسية لم يقصد بها بقاء ألمانيا غير منظمة ؛ فهذه الحفرة السوداء العظيمة ، لا يمكن أن تظل باقية إلى الأبد فى وسط أوربا ، بل يجب أن نقرر كيف نسدها وأن يتم الاتفاق على مشروع لانشاء ألمانيا سياسياً من جديد . وأى رجال يقومون بهذا العمل ؟

على أنه من المستحيل أن ترضى فرنسا بقيام سلطة ألمانية على أبوابها ، بينما أبعدت الحدود فى الشرق إلى المسافة التى يقتضيها الحذر ، لذلك ترغب الحكومة الفرنسية فى تحديد الحدود الألمانية الغربية فى الوقت الذى تقام فيه إدارة ألمانية ، وإلا نشأ عن ذلك موقف غريب : هو أن فصل المقاطعات الشرقية عن ألمانيا مما يؤدى إلى تحويل مركز الثقل فيها نحو الغرب ، ويزيد من ضغط ألمانيا على فرنسا .

يقال إن القنبلة الذرية ، ستقضى على الحدود . فلا يمكن فرنسا أن تضمن سلامتها باحتلال نحو ثلاثين ميلا من أراضى الرين واكتساح كوفاء من وراء حدودها . فلماذا لا يقال مثل ذلك عن الحدود فى الجبهة الأخرى ؟

ثم يقال إن مركز قيادة الجنرال كلاى فى برلين قد قام بعملية حسابية فوجد أن اقتطاع الرور من ألمانيا يكلف دافع الضرائب الامريكى مائتى مليون دولار فى السنة ولكن هل يفضل دافع الضرائب هذا أن يدفع أربعمائة ألف مليون دولار بعد سنوات فى حرب جديدة كما فعل فى هذه الحرب ؟

إن فرنسا تقترح أن يحال بين ألمانيا وبين أن تجعل من الرور مصنعاً للسلاح على أن يقام فى تلك الجهة نظام إقتصادى يجعل من السهل تبادل السلع مع الشرق والغرب ومنها ألمانيا ، وإذا استعمل الرور وقتاً ما لسد جزء من حاجات ألمانيا ففى ذلك الكفاية لكى لا تصبح ألمانيا عبئاً على الامم المتحدة وسينتهى الامر بايجاد توازن إقتصادى بين الرور وألمانيا من جهة والعالم الخارجى من جهة أخرى .

لقد قام ممثلو مجلس الرقابة للدول المحتلة ببرلين بعمل تقدير للميزان التجارى لألمانيا فى سنة ١٩٤٩، فقدر الانجليز أن هذا الميزان سيكون متعادلا على حين قدر الأمريكان والفرنسيون والروس أنه ستكون هنالك زيادة فى صالح ألمانيا.

ويستطيع إقليم الرور إذا صار دولياً أن يؤدى مساعدة ذات وجهين لألمانيا أحدها تجارى والآخر متعلق بالميزانية.

فالرور أولا يستطيع أن يبيع ألمانيا الفحم والصلب ومنتجات المعادن والمنسوجات، ويشترى منها أطعمة وحديداً وأخشاباً للمناجم وغزلا صناعياً، وفى هذه الحالة يكون الميزان التجارى على الأرجح فى صالح الرور، وحينئذ يكون على بلاد الرور أن تضع تحت تصرف ألمانيا جزءاً من المبالغ التى اكتسبت من جهات أخرى. وإذا ظهر عجز ألمانيا فى ميزانها مع الرور فيمكن لاقليم الرور أن يرسل إلى ألمانيا ما يسد حاجتها بلا ثمن؛ كى يكون الميزان متعادلا ويكون بيع الدولة الألمانية منتجات الرور للمستهلك الألمانى، وهى التى حصلت عليها مجاناً، مما يزيد موارد الميزانية الألمانية. ومن الممكن أن تتحمل الرور الديون الألمانية الخارجية.

فالمقترحات الفرنسية إذن لا تهمل الجانب الاقتصادى، وتعنى بمستقبل ألمانيا المنهزمة.

ولو أن الحلفاء لا هم لهم إلا العناية بالاقتصاد الألمانى وحده، دون أى اعتبار آخر، لكان عليهم أن ينشئوا ألمانيا العظمى كما تصورها هتلر. أما القول بأن نهضة ألمانيا كدولة حربية أمر مستحيل، فهو قول لا يتفق مع الواقع كما يعرف الفرنسيون جيداً. وإن جميع المعاهدات لضمان السلامة فى الماضى كان الغرض منها اتقاء الخطر الألمانى الذى هو مسألة حقيقية لدى جيران ألمانيا وليس مجرد أمر نظرى. وإن غريزة الأمم لتدل على أن أثبت اتحاد فى السلم هو القائم على حقائق الحرب التى جمعت بينها.

هل فشلت سياسية أمريكا فى ألمانيا؟

أما المقال الثانى فهو بقلم الأستاذ إدوارد ميسون، وهو يستعرض أولا المبادئ الأساسية لاتفاق بوتسدام فيقول إن هذه المبادئ تقضى بما يأتى:

(١) تعتبر ألمانيا فى غرب خط الأودر ونيسن وحدة اقتصادية، وتسير المناطق المختلفة على سياسة اقتصادية واحدة، وتوزع السلع الضرورية توزيعاً عادلا، وتنشأ وكالات اقتصادية مركزية لادارة النقل والمالية والتجارة الخارجية والمواصلات والصناعة.

(٢) تجمع التعويضات بنقل المصانع والآلات من ألمانيا ووضع اليد على ما تمتلكه فى الخارج. وتوفى مطالب روسيا السوفيتية وبولونيا بنقل ما يوجد منها فى الشرق مع الاشتراك فى جزء من الغرب. أما مطالب الحلفاء الغربيين فتوفى بوضع يدهم على ما فى المناطق الثلاث الغربية.

(٣) يخفض الانتاج الألمانى بنقل بعض هذه المصانع وتدمير بعضها بحيث لا يزيد الانتاج عما يكفى لجعل مستوى المعيشة فى ألمانيا معادلا لمتوسط ما عليه الحال فى البلاد الأوربية الأخرى غير انجلترا وروسيا.

إن قرار تقسيم ألمانيا إلى مناطق للحصول على تعويضات يتناقض مع الرغبة فى جعل ألمانيا وحدة اقتصادية. ثم إن مؤتمر

بوتسدام لم يبين إذا كانت مطالب التعويضات تسدد من آلات المصانع أو من المعاملات التجارية الألمانية . وقد تقرر فى ذاك المؤتمر أن يكون للولايات المتحدة الأولية بالنسبة للمال الناشئ عن المعاملات التجارية الألمانية على سبيل التعويض ، ولكن لم يتقرر شيء بالنسبة للدول الأخرى .

ثم إنه بعد القضاء على ألمانيا كدولة صناعية كبرى، هل تعود الدول فتساعدها على النهضة الصناعية ؟ إن الحلفاء لم يتفقوا على ذلك ولا يظن انهم يتفقون ؛ فمسلك روسيا فى منطقتها لا يدل على أنها ترضى بإقالة المانيا تدريجياً من عثرتها .

وفى هذه الأثناء قررت اللجنة المركزية للحلفاء ببرلين فى مارس من هذه السنة ، تبعا لقرارات بوتسدام ، مستوى ما يسمح لألمانيا باخراجه من الصناعات الثقيلة ، فمنع بالطبيعة صنع الآلات الحربية ، أما بعض المواد التى تمت إلى المواد الحربية بسبب مثل صناعة المطاط والأمونيا والبترول الصناعى والألومنيوم فقد سمح بها مؤقتا للاستهلاك الداخلى ، إلى أن تستطيع توريدها ، ثم سمح لها ببعض صناعات الصلب والحديد والمواد الكيمائية والآلات الصناعية والهندسية على نطاق ضيق ، أما الصناعات الخفيفة الأخرى وصناعات البناء فقد تركت ألمانيا فيها حرة .

وكانت المفاوضات فى هذا الموضوع صعبة وطويلة يريد حليف التساهل فى نوع من الصناعات ، فيأبى الآخر إلا التشدد .

فهل يمكن بعد تدمير المصانع ونقلها أن يصل إنتاج ألمانيا إلى الحد الذى يجعل معيشة سكانها فى المستوى الذى قرره مؤتمر بوتسدام ؟ وهل تستطيع ألمانيا أن ترسل إلى الخارج من صادرات صناعتها ما يعوض الواردات ؟ لو بقيت ألمانيا وحدة اقتصادية ولم توضع العراقيل فى سبيلها لما أثر نقل المصانع وتدميرها فى اقتصادها فى الوقت الحاضر . إن الصعوبات التى تعترض المانيا فى هذا الوقت ناشئة عن حاجتها إلى الطعام ، وهذا متوقف على محصولها ، على أن المانيا قد سمح لها بانتاج المخصبات التى تصنعها دائما ، ثم إن النقص فى الآلات الزراعية لا يؤثر فيها كذلك ، ولذلك ينتظر أن يتحسن حال الطعام فيها بعد محصول سنة ١٩٤٦ . أجل إن صعوبات التبادل بين المناطق ، والقضاء على الزراعات الواسعة فى الشرق قد يضر بمركزها الزراعى ، ولكن هذه الأمور غير قائمة على سياسة بوتسدام .

كذلك البرنامج الذى وضع للانقاص من قوة ألمانيا الصناعية لا يؤثر فى إنتاجها فى المستقبل القريب ولا يقف فى سبيل عودة الرخاء إلى ألمانيا بعد ١٥ أو ٢٠ سنة . فوسائل الاقتصاد الحديث تمكن الدول سريعا من عودة الرخاء إليها ، إذا لم توضع العراقيل فى سبيله لأغراض سياسية . ولن يشعر الألمان بعبء القرارات التى اتخذت فى بوتسدام إلا عند وصولهم إلى فترة متوسطة .

أما نقل الآلات والمصانع من ألمانيا فهو سيقلل من إنتاج ألمانيا ولكنه لا يزيد الانتاج كثيرا فى الجهات الأخرى من أوربا ، ولا ريب فى أن ألمانيا ستصاب بضرر كبير فى إنتاجها ، ولكن يجب ألا نبالغ فى هذا الأمر ، فانا لنعلم أن ألمانيا زادت آلاتها زيادة كبيرة حتى فاقت الولايات المتحدة فى ذلك ، ولكن هذا العمل كان فى أيام الحرب وأيام الاستعداد لها ، وهذا مالا تحتاج إليه فى السلم ، ثم إن أكثر مصانعها الضخمة غير اقتصادى ، فهو موزع لأغراض حربية كما ترى فى مصانع هرمان جورنج للصلب . فليس فى نقل هذه الآلات ضياع كبير من وجهة الكفاية ، ولكن يجب أن نلاحظ أن نقل الآلات والمصانع مع عدم إمكان استعمالها

فى مكان آخر ، مما يضر بالقارة الأوربية جميعها ولا ريب فى أن لهذا العمل تأثيرا حقيقيا على ألمانيا ، وهو يدل على أن الحلفاء فضلوا جمع التعويضات من المصانع والآلات بدلا من الانتاج الألمانى ، كما كان الحلفاء مدفوعين إلى هذا القرار لارضاء روسيا السوفيتيه كى توافق على الاشتراك فى سياسة بوتسدام التى تقضى بادارة ألمانيا على أنها وحدة اقتصادية . ومن الطبيعى أن روسيا السوفيتية تعتبر بقاء الصناعات الألمانية الكبرى فى الشرق مهددا لسلامتها . وإذا لم ينفذ برنامج نقل المصانع ، فان ذلك يؤدى إلى تقسيم ألمانيا ، وضم القسم الشرقى منها فيما وراء نهر الألب إلى منطقة السلامة الروسية .

ولقد نص اتفاق بوتسدام على الوسائل التى تؤدى إلى اتباع سياسة اقتصادية موحدة فى المناطق المختلفة ، بتوزيع السلع بين المناطق توزيعاً عادلا ، وإنشاء وكالات اقتصادية مركزية ، ولكن هذه النصوص لم تنفذ انتظارا لتعيين الحدود الغربية لألمانيا ؛ فقد رفضت فرنسا تأبى إنشاء إدارة مركزية اقتصادية قبل أن يبت فى مصير الروز وأراضى الرين . ويقال إن روسيا السوفيتية تحاول تأجيل إنشاء هذه الادارة المركزية حتى يتم نقل المصانع والآلات التى تعطى لها على سبيل التعويض .

وقد اتخذ النشاط الاقتصادى والسياسى فى المناطق اتجاها متباينا ، ففى المنطقة الروسية عمل على أن تكون الصناعات الباقية ملكا للدولة ، وأصرت السلطات على تكوين جبهة متحدة من الأحزاب ونقابات العمال ، وفى المنطقة البريطانية جعلت مناجم الفحم ملكا للدولة ، وأخذت السلطات تقاوم الحركات الثورية ، وشجعت إنشاء حزب اشتراكى ديمقراطى . وأظهر الأمريكيون فى منطقتهم همة فى القضاء على النظام النازى أكثر مما بذله الحلفاء الآخرون وأجروا انتخابات محلية . أما سياستهم الاقتصادية فسلبية .

وقد يكون السبب فى هذا التباين ناشئا عن النيات المتباينة للأمم المحتلة ، على أنه قد يكون أيضا نتيجة لظهور الميول التى تعتمد على القوة المحتلة ، ومهما يكن الأمر فان مثل هذه الخلافات لابد أن تؤدى إلى تقسيم ألمانيا ، إذا لم يتدارك الأمر .

ولقد صارت ألمانيا الآن عبئا على الدول المحتلة ، فعليهم تقع مسئولية إطعامها ، ولا يمكن التخلص من هذه الحال إلا إذا استطاعت ألمانيا أن تكون لها تجارة صادرات ، لسداد ما تحتاج إليه من واردات .

لقد كان سداد التعويضات فى الحرب العالمية الأولى قائما على القروض الأمريكية . ومن البديهى أن أمريكا فى هذه المرة حاولت نقل هذا العبء عن أكتافها ، فاذا لم تكن لألمانيا تجارة صادرات فان سداد ثمن الواردات يقع عبئه على الدول المحتلة ، أو بالحرى على لولايات المتحدة التى تقترض منها الدول ، أو على الأقل الدول الغربية — ما يكفى للقيام بتبعاتها فى ألمانيا . ووقوف ألمانيا على قدميها فى اقتصاد موحد اهم إذن من مسألة نقل المصانع والآلات . وكلما تأخر ذلك كلما زادت اعباء الولايات المتحدة . ويجب على الولايات المتحدة أن تعمل على تنفيذ الاتجاه الأساسى من سياسة بوتسدام ، وهو اعتبار ألمانيا وتنظيمها على أنها وحدة اقتصادية .